تحديث الاقتصاد الوطني
في الجمهورية العربية السورية

Contents

برنامج الإصلاح الاقتصادي واندماج سورية بالاقتصاد العالمي: 3
أهداف الاقتصاد الكلي: 4
عناصر المشكلة الاقتصادية في سورية: 5
التوازن الاقتصادي: 5
ضعف القدرة المؤسساتية للدولة: 6
تحرير التجارة الخارجية: 6
تعاظم الفساد: 6
تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني: 7
مناخ الاستثمار: 7
سورية والمشروع القومي العربي ومواجهة المشروع صهيوني: 9
سورية الشراكة الأوروبية – المتوسطية: 10

تحديث الاقتصاد الوطني
في الجمهورية العربية السورية

يتم تعبئة الموارد والإمكانات الوطنية المتاحة، ومواجهة التحديات التنموية الداخلية والخارجية، وتحسين مستوى أداء الاقتصاد الوطني وإدارته في الجمهورية العربية السورية، ومعالجة بطء الانتعاش الاقتصادي ومحاربة البطالة، من خلال المرتكزات التالية:

- تأمين متطلبات الدفاع والأمن القومي.
- تحسين مناخ الاستثمار عن طريق:
- تطوير السياسات الاستثمارية،
- تطوير البنية التحتية وإقامة المدن والمناطق الصناعية،
- تحسين النظام المصرفي وتفعيل سوق الأوراق المالية،
- الإصلاح المالي والضريبي.
- تطوير وتعديل البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني بإدخال صناعات حديثة وصناعات التقانة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- زيادة القدرة التنافسية والقدرة التصديرية للاقتصاد الوطني، وتخفيض اعتماد الاقتصاد الوطني على صادرات المواد الخام (النفط الخام القطن).
- تعزيز التعددية الاقتصادية في إطار الشراكة الوطنية وتحفيز القطاعات المختلفة للنهوض بأدوارها التنموية.
- إصلاح القطاع العام الاقتصادي وفق مبادئ الإدارة الاقتصادية.
- محاربة الفساد.
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية من حيث التأهيل والتدريب.
- تحسين مستويات الدخل بما يتناسب مع تكاليف المعيشة.
- دعم وتشجيع الصناعات المتوسطة والصغيرة.
- رفع كفاءة الأداء الاقتصادي بزيادة الإنتاجية، وتعزيز الطلب الفعال.
- تحقيق العدالة ضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي.

- تطوير البحث العلمي ومؤسساته ليسهم في تطوير القدرات التكنولوجية الوطنية، والمواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، بما يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وضع إستراتيجية وطنية للسكان خلال الفترة 2020 – 2030 تتضمن تحديد أهداف نوعية تتعلق بمعدل النمو السكاني وتركيبته وتوزيعه، تؤدي إلى تنمية سكانية تتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتساعد على استخدام أفضل للموارد، وتفعيل دور المرأة.
- تشجيع إقامة مشاريع سريعة مولدة للدخل بهدف رفع القدرة الشرائية للمستهلكين، رفع المستوى المعيشي للسكان.

برنامج الإصلاح الاقتصادي واندماج سورية بالاقتصاد العالمي:

يجب أن ينطلق تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي واندماج سورية بالاقتصاد العالمي من الأسس التالية: [1]

- تطوير النظام المالي وتحريره وتعميق سوق رأس المال،
- والتعويم المدار لسعر صرف الليرة السورية (حد أدنى يجب عدم النزول عنه وحد أقصى يجب عدم الصعود فوقه)،
- تحرير القطاع المصرفي،
- إدارة سياسة سعر الفائدة في شكل يوازن بين الادخار والاستثمار.
- ولابد أن يتضمن برنامج الحكومة السعي لتحقيق:
- خفض عجز الموازنة من سبعة في المائة إلى أربعة من الناتج المحلي الإجمالي،
- زيادة الإيرادات المباشرة إلى تسعة في المائة وغير المباشرة إلى أربعة في المائة،
- وضع سقف للدين العام بحيث لا يتجاوز 50 % من الناتج المحلي،
- استقرار ايجابي لميزان المدفوعات،
- زيادة حصة التعليم في الموازنة إلى 15 % بدلاً من نحو 3.5 %،

[1] – أهداف الخطة الخمسية العاشرة.

- زيادة الإنفاق على الصحة إلى 15 في المائة بدلاً من اقل من عشرة في المائة،
- توسيع قاعدة التحصيل الضريبي.

أهداف الاقتصاد الكلي:

تشمل الأهداف في مجال الاقتصاد الكلي ما يلي:

- تحقيق نمو نسبته سبعة في المائة في السنوات العشر المقبلة بدلاً من 3.1 في المائة حالياً، ليصل حجم الناتج المحلي إلى 40 مليار دولار في 2015.
- وخفض البطالة من 12 % من أصل إجمالي قوة العمل البالغة 4.5 مليون، إلى ستة في المائة في 2010، (يدخل حوالي 218 ألفاً إلى سوق العمل سنوياً، ما يعني أن الهدف هو توفير 1.25 مليون فرصة عمل في الخطة الخمسية العاشرة). [2]
- رفع كفاءة الاستثمار من 14 إلى 25 في المائة.
- زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من 20 إلى 25 في المائة.
- مكافحة الاحتكارات وهي أساس قيام اقتصاد السوق،
- السماح للقطاع الخاص بالدخول في كل المجالات.

بهدف تعويض انخفاض نسبة الصادرات النفطية من 70 % الآن إلى 15 % من إجمالي الصادرات بعد خمس سنوات، يجب التركيز على زيادة معدل النمو الصناعي ومعدل نمو الخدمات من اثنين إلى عشرة في المائة سنوياً ومعدل النمو الزراعي من 1.5 إلى أربعة في المائة سنوياً.

هناك 11.4 % من السوريين هم دون خط الفقر (حوالي 2.2 مليون)، 60 في المائة منهم يعيشون في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من سورية، الهدف: خفض هذه النسبة إلى 8.7 % في 2010 والى 5.5 % في 2015.

[2] – ما يتطلب استثمارات بقيمة سبعة مليارات دولار سنوياً نصفها من القطاع الخاص.

عناصر المشكلة الاقتصادية في سورية:

شكلت مقررات المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث في حزيران 2005 محطة رئيسة على طريق الإصلاح الاقتصادي في سورية، وأقر المؤتمر رسمياً توجه سورية نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، مع تأكيده العدالة الاجتماعية، وتم تحديد خطوط عريضة لعملية إصلاح اقتصادي يتطلع إليه الشعب السوري بجميع فئاته. وتتمثل المشكلة الاقتصادية في سورية بعدة عناصر أهمها:

جمود البنية الإنتاجية وضعف معدلات النمو،

انتشار البطالة وتزايد فروق الدخل بين الطبقات،

ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد مفتوح،

تراجع إنتاج وتصدير النفط وقرب انتهاء الحقبة النفطية.

وتتفرع عن هذه المشكلات الرئيسة مجموعة من المشكلات الأخرى تتمثل في ضعف مستوى أداء القطاعات الاقتصادية البديلة للنفط، واستمرار الضعف المؤسساتي، وتدني القدرة التكنولوجية. وتسارعت هذه الإصلاحات في السنوات التسع الأخيرة، لكن العملية ظلّت بطيئة ومترددة أحياناً، لأنها ظلّت مجتزأة ومتباعدة، ولم تنفذ إلى عمق المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

التوازن الاقتصادي:

تتمتع سورية ومنذ حوالي عشرين سنة باقتصاد كلي سليم (فائض في الميزان التجاري، عجز متواضع في الموازنة العامة للدولة، معدلات تضخم مقبولة، استقرار في سعر صرف العملة، احتياطي كبير نسبياً من القطع الأجنبي) بسبب الطفرة النفطية منذ أوائل التسعينات وبسبب السياسة المالية الانكماشية التي اعتمدتها الحكومة خلال التسعينات. لكن الطفرة النفطية التي وفرت الاستقرار الاقتصادي الكلي شارفت على الانتهاء، إذ يتوقع أن يصبح الاقتصاد السوري مستورداً للنفط بحلول عام 2010، ربما يغير الغاز الجديد المستكشف، وواردات عبور النفط العراقي من جوهر هذه الصورة. ومعنى ذلك أن سورية ستفقد ميزة التوازن الاقتصادي الكلي الذي تمتعت به خلال

العقدين الماضيين، في الوقت الذي ستدخل في عملية الإصلاح الهيكلي، وبالتالي سيتوزع همّ سورية الاقتصادي في السنوات المقبلة بين هواجس التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي وتنمية القطاعات البديلة للنفط، إضافة إلى همّ انخراطها في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي.

ضعف القدرة المؤسساتية للدولة:

يشكل الإصلاح الاقتصادي في سورية عبئاً كبيراً على الدولة. والسبب الرئيس أن مؤسسات الدولة مغرقة في الضعف، سواء من حيث قدرتها على التخطيط أو على التنفيذ أو على اتخاذ القرار السريع، وبخاصة ما يتعلق بإدارة نظام اقتصاد السوق الاجتماعي وما يتطلبه من سياسات مالية ونقدية كفؤ وأحياناً سريعة، خصوصاً مع قرب انتهاء التوازن الاقتصادي الكلي، ومن تنظيم أسواق كل من السلع والعمالة ورأس المال، أو من حيث توافر الخبرة والقدرة على إعادة هيكلة قطاعاتها الإنتاجية المختلفة التي ستحل محل قطاع النفط في الأهمية، أو من حيث التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومتطلباته وشركاته المتعددة الجنسية.

تحرير التجارة الخارجية:

حررت سورية تجارتها الخارجية العربية من خلال دخولها اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن خلال اتفاقات مناطق التجارة الحرة الثنائية مع لبنان والعراق وبعض دول الخليج، كما حررت تجارتها مع تركيا وتعهدت تحرير تجارتها مع الاتحاد الأوروبي (بدوله الخمس والعشرين) خلال عشر سنين. كل ذلك قبل أن تبدأ عملية الإصلاح الاقتصادي الداخلي العميق. وكان ذلك على خلاف دول المتوسط الجنوبي كافة التي بدأت تحرير اقتصادها الداخلي قبل سنوات من توقيعها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. هذا الأمر بالنسبة لسورية سيعرّض اقتصادها الداخلي لكلفة المنافسة الخارجية دون أن تستفيد من الفرص التي تفتحها لها هذه الاتفاقات التجارية والاستثمارية.

تعاظم الفساد:

يتكاثر الفساد في القطاع الخاص السوري كما يتكاثر في القطاع العام. ومن المعروف أن عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

في أي دولة تُظهر ثغرات في التشريع تتيح المجال للفساد، كما حصل في دول الاتحاد السوفييتي سابقاً ودول أوروبا الشرقية وإندونيسيا وتايلاند ومصر وغيرها. وإذا أضفنا إلى ما سبق وضع المحاكم والقضاء ودرجة استقلاليته، نرى خطورة أن ينحرف الإصلاح عن مساره، وأن يحقق نمواً من دون تنمية أو عدالة، وأن يفرز «قططاً سماناً» بدلاً من أن يفرز برجوازية وطنية تربط مصيرها بمصير الوطن.

تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني:

يتطلب الإصلاح الاقتصادي تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وتنامي دوره في العملية الإنتاجية، من دون أن يعني تبني هذا الدور التخلي عن دور الدولة الراعية في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والبنية التحتية. ومع ذلك تشعر الطبقة العاملة بالتهديد إزاء تنامي دور القطاع الخاص وانحسار الملكية العامة، وهي غير مقتنعة بعد بأن الإصلاح سيكون في نهاية المطاف لمصلحتها. وهي محقة في هواجسها حيث لم يستطع القطاع الخاص الجديد في الكثير من الدول النامية تأمين فرص العمل اللازمة لاستيعاب البطالة المتزايدة في سوق العمل، بسبب عدم تطوره وعدم تطور مؤسساته في شكل كاف.

مناخ الاستثمار:

للمناخ الاستثماري دور أساسي في اجتذاب الاستثمارات وتعبئة المدخرات كما أن للإعفاءات الضريبية والحوافز والمدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة دورها. ولكن لا يمكن أن تقوم سياسة استثمارية ناجحة وسليمة تعتمد فقط على الإعفاءات والامتيازات لأن المحدد الأساسي لسياسة الاستثمار هو مناخ الاستثمار الذي يتضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي وضمان العدالة واحترام الأنظمة والقوانين التي تحكم سياسات الدولة والتعهدات التي تلتزم بها والبنية التحتية وغيرها. (يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار مكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير).

يعد تحسن مناخ الاستثمار في جوانبه المختلفة السياسية والاقتصادية والمؤسساتية العامل الأساسي لجذب الاستثمارات المباشرة المحلية والوافدة.

مع أن عملية تحسين مناخ الاستثمار تبدو في غاية التعقيد ويصعب معالجتها على المدى القصير ولكن من الأمور المشجعة إن هذه المسالة قد أخذت مكان الصدارة في النقاش الدائر علنيا حول مشكلات التنمية، والرأي السائد حول هذا الموضوع كما يبدو هو إن تحسين مناخ الاستثمار بإعادة هيكلة وتصحيح الاقتصاد الذي يعاني من مشكلات مزمنة في اتجاه تحرري كفيل بجذب المزيد من الاستثمارات المباشرة التي لا تكبل الدولة بالديون الإضافية وتجلب معها تقنية جديدة وخبرات إدارية نافعة.

(ثمة فرق واضح بين استثمارات يمكنها أن تجلب فوائد اقتصادية واجتماعية على المدى الطويل، وأخرى يتم فيها قذف الأموال إلى جحور الفئران ...) ولابد هنا من التفريق بين الإنفاق العام والإنفاق المجتمعي (العبء الاجتماعي التي تتحمله الدولة). حيث يرى الكثير من المنتقدين المعاصرين لسياسة الإنفاق المجتمعي، أنها سياسة غير منصفة وغير مجدية. مع أن مثل هذا الإنفاق يقود في أحيان كثيرة إلى تحقيق السلم الاجتماعي ويخفف من التوترات والخلل، وهذا ما تتطلبه التنمية المتواصلة، حيث تورث للأجيال القادمة موضوعاً هاماً جداً وهو تنعمهم في السلم الاجتماعي. سيما ونحن نرى الآن في العديد من الدول التي تراجعت عن الإنفاق المجتمعي ما هو حاصل من فقدان للسلم الاجتماعي وحروب وظواهر عنف جماعية مخيفة. ولابد من تحقيق التوازن في الخيار بين مصالح أصحاب المال الرأسماليين، ومصالح المواطنين العاديين وتحسين مستوى معيشتهم.

الإعفاءات الضريبة لوحدها ليست عاملاً مشجعاً على جذب الاستثمار، وهذا ما حدث فعلا بعد صدور قانون تشجيع الاستثمار رقم /10/. أن عوامل الجذب الأولى تتمثل فيها الحالة الاقتصادية العامة ثم يأتي موضوع التسهيلات والإعفاءات. وتعد البنية التحتية الجيدة من العوامل الهامة جداً في جذب الاستثمار. نحن بحاجة إلى طاقات جديدة أفضل ولذلك يجب أن تتجه الأولويات نحو استقطاب الاستثمارات السورية، فالعربية ومن ثم الاتجاه نحو الاستثمار الأجنبي.

ولابد من متابعة مسيرة الانفتاح الاستثماري في سورية بما يوفره من إطار صحي لتطوير وتحسين مناخ الاستثمار ومعالجة القضايا التي يواجهها المستثمرون بروح التعاون والتفهم المتبادل مما يؤدي إلى استقطاب الاستثمارات وخلق فرص العمل الجديدة من خلال إشراك القطاع الخاص السوري والعربي والأجنبي في عملية التنمية.

سورية والمشروع القومي العربي ومواجهة المشروع صهيوني:

تحمل سورية مشروعاً قومياً عربياً، وهذا المشروع مهدد بمشروع صهيوني منذ أكثر من خمسين سنة، عماده عقيدة توسعية وقوة اقتصادية وتقنية وعسكرية فائقة ودعم خارجي لا حدود له. وقد تزايد التهديد لمشروع سورية القومي العربي في السنتين الأخيرتين باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأرض العراق الذي يشكل عمق سورية الإستراتيجي، وإعلانها مشروعاً يهدد المشروع القومي العربي في الصميم (مشروع الشرق الأوسط). إزاء هذين التهديدين المتحالفين، فهل تستطيع سورية وهي تبدأ عملية الإصلاح الشامل والعميق أن تستمر في بناء قدرة ردع عسكرية ذاتية، تحميها من المطامع الخارجية. 3 وكانت سورية تعتمد في صراعها مع إسرائيل في السابق على الدعم العسكري من الاتحاد السوفيتي واعتمدت خلال الفترة ما بين عامي 1979 و1988 على الدعم المالي المباشر من دول النفط العربية، كرد على اتفاق كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل، ولكن منذ أوائل التسعينات أصبحت سورية تعتمد على مواردها الذاتية فقط في غياب الدعم الخارجي. وستواصل متطلبات الدفاع في سورية منافسة لمتطلبات الإصلاح والتنمية في المستقبل المنظور، وسيظل التوتر على حدودها الجنوبية، وعلى حدودها الشرقية، يهدد عملية التنمية فيها وكذلك قدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[3] – يذكر أن الإنفاق العسكري في سورية يستأثر اليوم بنحو ستة في المائة من دخلها القومي ونحو 35 في المائة من موازنتها العامة.

سورية الشراكة الأوروبية – المتوسطية:

ستترتب على دخول سورية في الشراكة الأوروبية – المتوسطية تكاليف على المدى القصير والمتوسط تتمثل في زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة وزيادة في الواردات لا تقابلها زيادة في الصادرات، منافسة حادة للصناعة الوطنية. هذه التكاليف تحملتها الاقتصادات التي انتقلت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وتلك التي تندمج في تحالفات اقتصادية إقليمية. ويبقى التحدي الكبير في كيفية التخفيف من شدة هذه التكاليف، عن طريق الإسراع في تحقيق الإصلاح الاقتصادي والاستفادة من ثمرات نظام اقتصاد السوق الاجتماعي والتحالفات الاقتصادية الإقليمية.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري